قبل ابو علي وهو غلط جلي وسيبويه والجمهور على ان الاجود المنع والزجاج يوجبه مطلقا و
الفراء شرط ان يكون اسم بلد لانه لا يكثر بخلاف عبد وزينب لكونه غير ثلاثي فيتنزل الحرف الرابع
منزلة هاء التانيث وسقر لكونه متحرك الوسط فيثقل اللفظ بتلك الحركة فيتقوى التانيث المعنوي
بالثقل اللفظي وماه وجور اسم بلد لكونه عجميا فيتقوى بعجمته التانيث الضعيف تانيثه لكون علامته
مقدرة بلا نائب وزيد لامراة لانه حصل له ثقل من التذكير الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ
ممتنع من الصرف وذا جر عن زينب وزيد وجر ما علاه محذوف او جر عن الكل بتا وبل المذكور
او جر عن محذوف وكلها ممتنع والجملة جر عن الجميع ولم يحك المؤلف خلافا في منع ما تحرك ثانيه
كسقر وابن الانباري حكاه ذا وجهين قال لان الثلاثي كله خفيف فخفته تقاوم احد السببين
فيجوز الصرف وكذا لم يحك خلافا في منع مثل زيد علم الامراة والخلاف فيه ما تورد وان كان
الصفار جزم بعدم الخلاف وهو وهم ممن خالف فيه عيسى بن عمر وابو زيد ويونس والجرمي و
المبرد فقالوا يجوز صرفه ووجههم النظر الى اصله الخفة ولا حجة لهم في اهبطوا مصرا وقالا دخلوا
مصر لانا لا نسلم علمية المصر المنصرف ولئن سلمنا ولكن لا نسلم انه مؤنث بل يجوز ان يكون
قد لحظ فيه المكان فيكون كالوجهين في طوى وعرفات وهو موقف الحاج لما ان بزيادة ما
اي لان تاءها ليست للتانيث وهو ظاهر لان المراد بتاء التانيث ما ينقلب في الوقف هاء و
هذه ليست كذلك واختصاصها بجمع المؤنث يابى تقديرها لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي
التانيث وهذه كتاء بنت ليست للتانيث واختصت بالتانيث فمنعت تقدير التاء اذا
كان قبل بمنزلة النعام اي لا يبطره ولا يحمل الاثقال منصرف جر عرفات وذلك لانه لا يوجد
فيه الا العلمية وهي لا تؤثر بانفرادها وكذا قال الزمخشري ولكن قد حكم جماعة بانه غير منصرف
للعلمية والتانيث والتنوين للمقابلة لا للتمكن فكسرته في موضع الجر لانه من هذا التنوين
من التنوين هو التمكن كما اذن به الكلام منه باللام والاضافة وثم ما ذكره الزمخشري من اقتضا
تقديرا التاء لاباء في كون الاسم مؤنثا لحمله استعمال مثل وقفت بعرفات ثم افضت منها الى ت

تاء

٢٤

لان تاء الجمع وان لم يكن لمحض التانيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكنها للتانيث في الجملة
كذا قيل وقال ابن مالك اعتبار عرفات في منع الصرف اولى من اعتبار تاء نحو عرفة وسلمى لانها
لتانيث معه جمعيته ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا في وقف فان سمي بالمعنوي مذكر فالزيادة
فشرطه الزيادة على الثلاثة نحو عقرب تمنع عند تسمية المذكر وذلك لان التانيث المعنوي
قد فات بتسمية المذكر به فلم يبق الاعتبار للفظ فاعتبر الزائد على الثلاثة لانه بمثابة تاء التانيث
من حيث هو حرف مثلها وكان فيه تاء لفظية ولم يعتبر غير ذلك مما تقدم من العجمة وحركة الوسط
فانه اذا سمي مذكر بماه مثلا يزول التانيث ويبقى العجمة وهي مع كون الوسط لا اعتبار بها
وكذا اذا سمي المذكر بسقر يزول التانيث والحركة ليست بمثابة التاء لانها ليست حرفا
مثلها وانما اعتبرت لافادتها الثقل كما تقدم فلما زال التانيث المعنوي لم يبق وجه اعتبارها
فان قلت ظاهر كلام المؤلف شرط المنع عن تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي في الزيادة على
الثلاثة وليس كذلك فقد شرطوا المنع امورا اخر منها عدم سبق تذكير انفرد به كما في وصال
نقل من اسم امراة للرجل فانه يصرف لانه سبق له تذكير انفرد به ومنها عدم احتياج المؤنث المعنى
به باعتبار التانيث الى تاويل لا يلزم كما في رجال بجعل علم مذكر فان تانيثه لتاويله
بالجماعة وذا لا يلزم اذ يجوز ان يأول بالجمع ومنها عدم غلبة استعمال قبل العلمية في المذكر
كذراع علم رجل فهو مؤنث ولكنه غلب في اعلام المذكرين ووصف المذكر نحو هذا ثوب
ذراع اي قصير فهذه كلها امور تستدرك على المؤلف قلت القصر غير حقيقي وانما هو قصر
افراد بالنسبة الى ما ذكره اولا اي فشرط من بين ما تقدم هو الزيادة ولا ينفي ذلك ان
يكون له شروط اخر وتعريف عطف على العلة الاولى او الثالثة اي تعريف كائن للعلمية
اي منسوب اليها ومختص بها سواء كان للشخص كما في احمد او للجنس كما في اسامة لان
بقية المعارف اما مبنية كاسماء الاشارة والمضمرات والموصولات فلا دخول لها في
هذا الباب لان غير المنصرف معرب واما معرفة باللام والاضافة ودخولها مما يصير
غير المنصرف منصرفا على قول او على حكم المنصرف على قول فلا يكون لها مدخل في اسباب

Copyright © King Saud University